African Journal of Advanced Pure and Applied Sciences (AJAPAS)
Online ISSN: 2957-644X
Volume 3, Issue 3, 2024, Page No: 60-76
Website: *https://aaasjournals.com/index.php/ajapas/index*
معامل التأثير العربي 2023: (1.55) **SJIFactor 2023: 5.689** **ISI 2022-2023: 0.557**
Special issue: First Libyan Conference on Technology and Innovation (LCTI-2024), Benghazi, Libya

General Policies for Technical, Technical and Vocational Education in Libya (Benefits and Technology)

Dr. Omar Arhom [1] *, Ismail Dawibi [2]
[1] Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Asmaria Islamic University, Zliten, Libya
[2] Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Asmaria Islamic University, Zliten, Libya

السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا (الاستحقاقات و التكنولوجيا)

د. عمر ارحومة ابورقيبة[1] ، أ. إسماعيل فرج الذويبي [2]
[1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا
[2] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: o.arhom@gmail.com

Received: March 01, 2024	Accepted: May 05, 2024	Published: May 30, 2024

Abstract:
This research studies the origins, entitlements and reality of technical, technical and vocational education and training in Libya and analyzes the historical stages that the education and training process went through since the stage before modern Libya (the first Libyan man) and the stage after modern Libya (the monarchy - the Jamahiriya - the state of Libya) and explains how the relationship between The importance of technology with education and training benefits. The research also presents a scientific proposal on the method of making public policies for education and training through the general directions of the Education and Training Merit Council. The research aims to: Clarifying the entitlements and principles of technical, technical and vocational education and training and how to work with them, identifying the reality of the state of technology in the technical and technical education and training sector, identifying the failure of general policies for education and training, and the lack of alignment of outcomes with the needs of the labor market, and knowing the role of the private sector in the process of building the education and training sector in Libya. The findings of the research are: the failure of public policies for education and training to produce outputs that match the needs of the labor market and the dominance of decision makers over the policy-making process General education and training, the lack of modern technology that meets the requirements of the process of implementing general policies for education and training, and the multiplicity of bodies supervising the technical, technical and vocational education and training sector and their intervention in the course of the educational process.

Keywords: Public policies, Technical, technical and vocational education and training, Education and training benefits, Technology, Education and training outcomes, Principles of education and training.

الملخص
يدرس هذا البحث نشأة واستحقاقات وواقع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا وتحليل المراحل التاريخية التي مرت بها عملية التعليم والتدريب منذ مرحلة ما قبل ليبيا الحديثة (الإنسان الليبي الأول) ومرحلة ما بعد ليبيا الحديثة فترة (الملكية – الجماهيرية – دولة ليبيا) ويوضح كيفية ارتباط وأهمية التكنولوجيا مع استحقاقات التعليم والتدريب وكذلك يقدم البحث مقترحا علميا حول طريقة صنع السياسات العامة للتعليم والتدريب من خلال التوجهات العامة لمجلس استحقاق التعليم والتدريب ويهدف البحث إلى: توضيح استحقاقات ومبادئ التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وكيفية العمل بهما والتعرف على واقع حال التكنولوجيا في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني و التعرف على أخفاق السياسات العامة للتعليم والتدريب وعدم موائمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل و معرفة دور القطاع الخاص في عملية بناء قطاع التعليم والتدريب في ليبيا، اما النتائج التي توصل إليها البحث فهي: أخفاق السياسات العامة للتعليم والتدريب في انتاج مخرجات توائم احتياجات سوق العمل وهيمنة صناع القرار على عملية رسم السياسات العامة للتعليم والتدريب وعدم وجود التكنولوجيا الحديثة التي

تلبي متطلبات عملية تنفيذ السياسات العامة للتعليم والتدريب وتعدد جهات الاشراف على قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وتدخلها في سير العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة، التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، استحقاقات التعليم والتدريب، التكنولوجيا، مخرجات التعليم والتدريب، مبادئ التعليم والتدريب.

مقدمة

تعد التكنولوجيا من اهم وسائل التقدم والتطور في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وعنصر رئيسي لبناء منظومة السياسات العامة للتعليم والتدريب في ليبيا وتحتاج الدول الى مواكبة الركب من خلال اعداد برامج تعليم وتدريب متقدمة لإيجاد فرص عمل جديدة للخريجين الجدد العاطلين عن العمل، وقطاع التعليم والتدريب يعتمد على والممارسة المباشرة والعملية بنسبة 65 % وعلى الدراسة النظرية بنسبة 35 % مما يتطلب على الخريجين الجدد نحو ميادين الشغل ان يتعرفوا على اسرار تكنولوجيا المعلومات والمعارف والمهارات التقنية والفنية التي تتزامن مع مستجدات التكنولوجيا والحديثة سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي مما يساهم في الاهتمام بتطوير وتعليم وتدريب اليد العاملة الليبية بأفضل تكنولوجيا المعرفة التي تم الوصول اليها من خلال الايدي العاملة الماهرة التي تستطيع تسيير دفة العمل والإنتاج المتنوعة للحصول على أفضل جودة مطلوبة، واقل تكلفة ممكنة في المنافسات العالمية.

اهداف البحث:

1. توضيح استحقاقات ومبادئ التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وكيفية العمل بهما.
2. التعرف على واقع حال التكنولوجيا في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني.
3. التعرف على أخفاق السياسات العامة للتعليم والتدريب وعدم موائمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل.
4. معرفة دور القطاع الخاص في عملية بناء قطاع التعليم والتدريب في ليبيا.

إشكالية البحث:

1. كيف يمكن ابتكار التكنولوجيا في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا؟
2. لماذا تصنع السياسات العامة للتعليم التقني والفني في ليبيا بعيدا عن استحقاقات ومبادئ التعليم والتدريب؟
3. ما هو سبب أخفاق مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني في تلبية احتياجات سوق العمل؟

الفرضية:

غياب التكنولوجيا في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا ترتب عنه أخفاق السياسات العامة للتعليم والتدريب في إنتاج مخرجات تلبي احتياجات سوق العمل وخفض معدلات البطالة وتدعم دور القطاع الخاص الحيوي في عملية بناء قطاع التعليم والتدريب.

منهجية البحث:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على البيانات وتحليلها بالأسلوب العلمي من أجل التمكن والوصول إلى نتائج علمية حول بعض الدراسات الهامة وأن المنهج الوصفي يوضح الرؤية امامنا في التحليل الواقعي عن السياسات العامة للتعليم والتدريب وفهم الأحوال التي تحيط بهذه المواضيع البحثية والصعوبات التي تتخلله ومعرفة المسارات والتغييرات التي يمر بها في هذه الفترة.

الدراسات السابقة:

دراسة مجلس التخطيط الوطني 2013 بعنوان: "استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا - 2013 – 2040" ص 20 – 23 وهدف الدراسة: هو التوجه نحو التدريب التحويلي للخريجين الذين لا تستجيب مؤهلاتهم لمتطلبات سوق العمل والعمل على تشجيع التوظيف الذاتي من خلال تشجيع تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة وإيجاد قاعدة معلومات شاملة للموارد البشرية وفرص العمل لتحديد أبعاد الواقع الاقتصادي والتنموي ومتطلباته من الموارد البشرية.

دراسة نجاة عبدالقادر عبدالله بعنوان: تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والفني في ليبيا – مجلة كلية التربية بنغازي – 2017 اهم النتائج: تدني مستوى الكفاءة الخارجية والداخلية لبرامج التعليم التقني والمهني في ليبيا وإحجام الطلاب عن الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والمهني وعدم إسهام معظم مؤسسات الإنتاج بالقطاع الخاص في تمويل برامج التعليم التقني والمهني وقلة عدد المعلمين والمدربين الوطنيين في المعاهد والكليات والمراكز التابعة للتعليم التقني والمهني وتدني البنية التحتية لمؤسسات التعليم التقني والمهني وعدم توافر المعلومات والبيانات المتعلقة باحتياجات سوق العمل الليبي وتدني مستوى الجودة في مؤسسات التعليم التقني والمهني في ليبيا وتعدد جهات الاشراف على مؤسسات التعليم التقني والمهني بليبيا.

دراسة رمضان عبدالله الشبة ومصطفى مسعود حدود وسعد سالم خلف الله، بعنوان: "دور إدارة المعرفة في التعليم التقني العالي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في ليبيا" 2019: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف والكشف عن مستوى التعليم

التقني (المهني) العالي وتقييم وضع المعاهد التقنية العليا من خلال دور أدارة المعرفة كإدارة مستحدثة في أطار دراسة استشرافية داخل المعاهد التقنية فإدارة المعرفة تشكل عنصرا ضروريا لبقاء المنظمة وتفوقها وتطوير أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

دراسة ابتسام العبار وآخرون، بعنوان: واقع التعليم الفني والمهني في ليبيا التحديات التي تواجهه واستراتيجية التغلب عليها – مجلة اكاديمية الدراسات العليا للبحوث العلمية – العدد الأول – يونيو 2020- المنطقة الشرقية - 2020.

المبحث الأول: مفهوم السياسات العامة للتعليم والتدريب (استحقاقات – واقع)

ان طبيعة مصطلح السياسة العامة يتعلق بمفاهيم (الحكومة - المؤسسات - الإدارة - الاستراتيجيات - النظام) ويعبر عن علاقة (الإنسان - المجتمع - النظام - الحكومة) وان السياسة العامة هي ما تتبناه الحكومة من سياسات عامة وتسعى إلى تطبيقه عبر إلزام المجتمع والمؤسسات والافراد.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة واستحقاقات السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني:
السياسة العامة وضحت مفاهيمها حديثا في العلوم السياسية بحكم حداثة نشأة مجالها من الناحية العلمية حيث تظافرت مجهودات الكثير من المتخصصين والسياسيين وصناع القرارات والمنظمات الدولية في توضيح مفهوم السياسة العامة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة العامة للتعليم والتدريب:
السياسة العامة منهج عمل قصدي يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما ويعتبر ريتشارد هوفير بيرت: ان السياسة العامة مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض ما، والسياسة العامة هي إذا مجموعة او سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع أو الأمن...إلخ فلو كان للدولة سياسة تعليمية هدفها خلق قاعدة فنية وتكنولوجية فيمكن اتخاذ جملة قرارات تحقق الهدف مثل: إنشاء المدارس والمعاهد الفنية وعقد الدورات التدريبية والابتعاث لغرض الدراسة أو التدريب أو كليهما...إلخ. (خان، 2007: ص20).

أولا: تعريف السياسة العامة: هي ما تقوله الحكومة وما تفعله بخصوص المشكلات المدركة أو المستشعرة وتمثل مرشداً لأنواع القرارات، وأن معظم نشاطات ممثليها تجري في مكاتب الإدارة العامة وأجهزتها المعنية بعملية استلام طلبات وإلتماسات الناس من أبناء المجتمع المتقدمين بها. (الفهداوي، 2001: ص36).

ثانيا: اهداف السياسة العامة:
1. بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي، بما يؤمن لها الاستقلال وحرية التصرف في منهجها السياسي، وسياساتها الخارجية والداخلية دون اعتراف لأية إرادة أخرى بأن تعلو ارادتها وبالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا داخل الإقليم الذي تهيمن عليه.
2. وضع الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العملية لتحقيق التنمية المستديمة، علما بأن التنمية المستديمة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية.
3. حل المشكلات المجتمعية الماثلة او المتوقعة في المستقبل او المتوقعة في المستقبل المنظور، في إطار يؤمن إرادة المجتمع ويصون حقوق الافراد والجماعة ويحقق التكامل والتمازج العضوي بين الانساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة ومقوماتها البيئية. (الطيب، 2000: ص27).

الفرع الثاني: نشأة السياسات العامة للتعليم والتدريب في ليبيا:
أولا: مرحلة ما قبل ليبيا الحديثة:
تتمتع مرحلة النشأة الليبية بتنوع مراحلها القديمة والحديثة من حيث تزامنها مع الحقب والاحداث التاريخية في ليبيا وكانت كل مرحلة تتميز بنوعية تعليمية تدريبية تحمل صبغة ذلك الزمن الذي نشأت فيه والاستحقاق الذي تركته خلفها، ووضعت كل مرحلة بصمة اجتماعية واقتصادية تميزها عن الأخرى وخلفت انطباع يرمز لها في داخل المجتمع الليبي، لذلك تدرجت مراحل بناء مجال التعليم والتدريب حسب الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومتطلبات ذلك الوقت، فكانت البدايات الأولى في تعلم المهارات واكتساب الخبرات منذ القدم **(مرحلة الانسان الليبي الأول)** وكانت تحصل بين افراد العائلة نفسها أو الأقارب عن طريق توارث المهن والحرف، وصاحب المهنة يعلم أبنائه واقربائه سر العمل المتقن ويدربهم على طريقة التشغيل وكيفية أنجاز ما يوكل إليهم من اعمال حرفية ومهنية، مثل مهنة المخبز والمعصرة وصناعة الملابس والاحذية، ويرشدهم إلى إتقان العمل ويحرص على تقويمهم لضمان مستقبلهم واستمرار توارث الاعمال والمهن والحرف المكتسبة وعدم اندثارها وضياعها (رؤية تاريخية للتعلم القائم على العمل مدى الحياة) وشمل إيضا تاريخ التعليم والتدريب في ليبيا مرحلة إنشاء **مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية** بمدينة طرابلس (1898) والتي تميزت بكونها بداية تأسيس هذا القطاع المهم الذي ساهم في اعداد مهارات وتخصصات فنية وحرفية وطنية متميزة في تلك المرحلة، والتي مازالت أثارها موجودة إلى غاية الان في مجال الصناعات التقليدية والحرفية والتراثية والتي ساهمت في توفير بعض متطلبات سوق العمل الليبي.

مبادئ التعليم والتدريب التاريخية:

1. البحث عن الحرف والمهن التقليدية والاعمال اليدوية التي تلبي توفير الحاجات الأساسية للإنسان الليبي الاول كالملبس والمسكن والغذاء.
2. المحافظة على استمرار العمل في هذه المهن والحرف مدى الحياة لخلق حياة كريمة للناس.
3. تسليم كافة المعرفة المستخلصة التي حصل عليها الانسان الليبي الأول إلى الأجيال اللاحقة واليافعة بكل رضا واقتناع.
4. استثمار كل ما هو متوفر من موارد أولية وامكانيات متاحة لفتح أبواب رزق جديدة لكل من يرغب بالتعلم والعمل.
5. تجديد وتحديث المهن والحرف الجديدة والمتنوعة من الحضارات والدول المجاورة من أجل توفير وظائف أفضل وأكثر تقدما تلبي الحاجات والمتطلبات المختلفة.
6. اختيار مسؤولين ومراقبين لتنظيم الحرف والمهن في الأسواق وميادين الإنتاج من أجل توجيهها والمحافظة عليها واستمرار التعلم والعمل بها.
7. بناء روابط تعاونية وتعاضدية بين الافراد والدولة والمجتمع المدني لإنجاح فكرة التعلم من أجل العمل مدى الحياة.

ثانيا: مرحلة ليبيا الحديثة:

منذ منتصف القرن العشرين تطلب واقع حال النمو في ليبيا النظر بصفة خاصة إلى اليد الماهرة المدربة التي تعمل بخبرات عالية ودرجات مختلفة، مما تطلب تدخل الدولة بالتكنولوجيا الحديثة لتدريب الايدي العاملة وتمكينهم في نهاية المطاف من القدرة على التنافس واكتساب أجور أفضل بسبب تطور مهاراتهم وقدراتهم، وبذلك أصبح التعليم والتدريب التقني والفني ضروريا للحياة العصرية لمواكبة التقدم التكنولوجي والمعرفي عبر الميادين العلمية المتقدمة ومكافحة البطالة والفقر وتوفير احتياجات سوق العمل للوصول الى التنمية المنشودة.

1- فترة الملكية (1951 – 1969): كانت مرحلة مهمة بالنسبة لقطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني الذي كان ضمن نطاق وزارة التعليم وكان الاتجاه السائد في تلك الفترة هو **التخلص من الحقبة الاستعمارية** التي ساهمت في تجهيل وفقر المجتمع الليبي قبل الاستقلال، والتحول السريع إلى العالم المتقدم بأي طريقة وثمن على حساب الجودة المهنية المطلوبة لتأسيس قواعد علمية صلبة وناجحة لهذا القطاع المهم، وبعد اكتشاف النفط في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ظهر التحول الواضح في السياسات العامة للمملكة الليبية التي تبنت مسارات تنموية كبيرة **وتوسع اقتصادي متسارع يفتقر إلى الدقة في التخطيط والاستشراف للمستقبل،** لذلك لم يتم اعداد سياسات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا من خلال دراسات وبحوث علمية سليمة تراعي مصلحة المجتمع الليبي واحتياجاته الأساسية والإنسانية، ولم يتم الاهتمام بكيفية الرسم والاعداد لهذه السياسات من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبار ان أهمية فترة الاعداد والدراسة قبل اقرار السياسات تأتي بنتائج إيجابية ومفيدة للدولة والمجتمع، حتى تتمكن من تلافي الكثير من الأخطاء والعقبات واصلاحها قبل بداية التنفيذ لتخفيف ضعف المخرجات وارتفاع معدلات البطالة. (الذويبي، 2023).
بعد استقلال ليبيا وتحت أشراف منظمة اليونسكو للتعليم والتربية افتتحت الكلية الفنية سنة 1952 كما تم انشاء مركزين للتدريب المهني بمدينتي طرابلس وبنغازي بينما شهد العام 1958 م إنشاء المعهد المتوسط للهندسة التطبيقية بطرابلس عمل بنظام ثلاث سنوات تم أصبح بنظام أربع سنوات خلال العام 1967 م وقد ضم المعهد شعبتي الأشغال العامة والمساحة). (قاباج والزرقاني- 2018: ص5).

2- فترة الجمهورية والجماهيرية (1969 – 2011): حملت هذه الفترة توسع وتقدم متسارع بالنسبة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا فازداد حجم الانفاق العام لقطاع التعليم والتدريب طيلة عقدين من الزمن تقريبا، ثم انخفضت في العقدين الاخرين بسبب السياسات الخارجية وقضية لوكربي 1988 والعقوبات الأممية وسنوات الحصار والحظر، واتسمت هذه الحقبة منذ بدايتها **بالتوجه الاشتراكي** الذي كان حاضرا في ثنايا السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني، بالفكر والتخطيط والتوجيه من أعلى هرم السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة في ليبيا ذلك الوقت حيث أكدت التوجهات السياسية في ليبيا سنة 1969 على ثلاثة منطلقات ومبادئ رئيسية وهي: (**حرية – اشتراكية – وحدة**) والتأكيد على السيادة الكاملة لليبيا والأراضي الليبية وإجلاء القواعد الأجنبية سنة 1970 وتأميم الشركات النفطية الامريكية والبريطانية العاملة في ليبيا سنة 1973 فكان هذا بداية التوتر بين ليبيا والغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة، وعملت الحكومة الليبية في فترة السبعينات والثمانينات على إقامة الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد السوفييتي رغم إعلان ليبيا عدم انتمائها للمعسكرين الشرقي والغربي، واتجهت هذه العلاقات إلى المجال العسكري والتزود بالسلاح وارسال البعثات الدراسية الى الاتحاد السوفييتي لتحقيق الأهداف والتوجهات السياسية والاستعداد لكل هجوم محتمل من الغرب مثل ما حدث في سنة 1986 أو من إسرائيل بسبب المواقف الليبية المعادية لتلك الدول أما في الشأن الداخلي **اتسمت هذه الحقبة بتضارب السياسات والقرارات مع بعضها البعض** مثل تبني سياسات واهداف التي تراعى أولوية استخدام العمالة الوطنية المدربة في حين تعقد الاتفاقيات مع دول الجوار والدول الاجنبية لجلب العمالة منها وتسهيل إجراءات اقامتهم وتعاقدهم في أعمالهم، وفي نفس الوقت تتصنع السكوت والتغاضي عن دخول العمالة بطرق غير مشروعة وعدم تطبيق **الجزاءات** على المخالفين، ولقد ساهمت السياسات ذات التوجه الاشتراكي في السبعينات والثمانينات بأقناع منفذو السياسات العامة للتعليم

والتدريب التقني والفني والمهني والجهاز الإداري إلى تقبل هذا التوجه الذي اعتمد على التوجه الفكري الصناعي الاشتراكي للاتحاد السوفييتي والصين ودول عدم الانحياز، بسبب معاداة ليبيا للأنظمة الغربية في ذلك الوقت ولكن في بداية التسعينات بعد **انهيار الاتحاد السوفييتي (1989)** واقفال قضية لوكربي انحسر التوجه الاشتراكي وتغيرت السياسات العامة في ليبيا إلى **الاصلاح والتعديل** ولكن بعد ضياع الفرص الأولى للأنفاق العام منذ السبعينات التي تم فيها وضع الأسس الأولى للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني. (الذويبي، 2023).
بصفة عامة يمكن القول ان الذين تولوا أمر وضع خطط التنمية وتنفيذها **بدئوا وكأنهم في عجلة من أمرهم،** لقد كان الهدف الأهم هو تحديث المحيط بأسرع وقت ممكن وتوفير اهم الإمكانات والخدمات الحديثة لجميع افراد المجتمع، وأنجزت خلال سنوات قليلة بأموال النفط والخبرة المستوردة الكثير من المشروعات التحديثية وضاعت على المواطنين فرصة ثمينة لا يوجد ما يشير إلى ان الزمان سيجود بمثلها ونقصد بها فرصة تدريب عدد كبير من الأطر الفنية المحلية... التي بدورها ستعمل على المحافظة على الإنجازات وتسريع عملية تحديث المجتمع. (التير، 2006).

ثالثا: فترة دولة ليبيا (2011 – 2023): كانت من أصعب الفترات التي مرت على قطاع التعليم والتدريب التقني والفني فهي مرحلة تميزت **بالانقسام السياسي والجغرافي وضعف سيادة القانون والتفكك المؤسساتي والانفلات الأمني وتغول الفساد،** لذلك كان من الصعب فيها إقرار السياسات العامة المطلوبة لتسيير برامج التعليم والتدريب التقني والفني والمهني بصورة صحيحة وسليمة، وايضا لم يتمكن الطلاب والمدربين من القيام بأعمالهم على أكمل وجه، لقد تحملت الدولة كافة الالتزامات وحملت على كاهلها اغلب الصعوبات والعقبات فلم تستطع الحكومة من الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها تجاه قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وفي 7-7 2012 عندما تم انتخاب المؤتمر الوطني كانت أول سياساته هي سن قانون العزل السياسي وأنشاء حكومة عملت على اصدار قرار رقم 86 سنة 2012 بشأن حل مصلحتي العمل والوظيفة العامة وانشاء وزارة العمل والتأهيل التي ضمت كافة ممتلكات مصلحة العمل والتدريب ومصلحة الوظيفة العامة، اما هيئة التعليم التقني والفني التي أنشأت في 2012 تم استبدالها واعتماد وزارة التعليم التقني والفني بقرار رقم 88 لسنة 2021 الذي جدد الهيكل والاختصاصات ثم اصدار قانون رقم 21 لسنة 2023 من قبل مجلس النواب بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني. (الذويبي، 2023).

الفرع الثالث: استحقاقات السياسات العامة للتعليم والتدريب في ليبيا:
تتميز الحقبة التاريخية الليبية ببروز الاعمال الحرفية والمهنية والخدمية التي أنارت حياة الناس وصاحبت مسيرتهم الاجتماعية والاقتصادية بالتعلم والعمل والكفاح من أجل العيش الكريم، وكانت كل مرحلة لها طبيعة تعليمية خاصة بها وطريقة تدريب تحمل بصمة الزمن الذي ولدت فيه لكي تتمكن من تلبية احتياجات الناس ومتطلباتهم الحياتية واليومية، أما **(الاستحقاق)** الذي تركته هذه البصمات التاريخية فهو: (تعليم وتدريب الأجيال - قدرة هذه الاعمال على تلبية الاحتياجات - تشغيل الافراد - التكيف مع الازمات - العمل بالمواد المتاحة - فتح الأسواق وتنظيمها) لذلك نجحت هذه المهن والحرف التقليدية في بناء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن صون كرامة الانسان الليبي الأول واعتماده على نفسه وعمله.

أولا: الاستحقاق التاريخي: هو السيرة الثقافية والاخلاقية لمجهودات الافراد والدولة في تأسيس قواعد ومبادئ التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا، منذ بداية تكوين الحرف والمهن القديمة **(الانسان الليبي الأول)** إلى عهد ظهور مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية 1898، يتميز هذا الاستحقاق بكونه يوضح القواعد الطبيعية والسلوكية لتصرفات الانسان الليبي الأول الذي بادر في البحث عن مهنة أو حرفة توفر له لقمة العيش والمأوى المناسب والملبس الضروري له ولأسرته **(اقدم القطاعات)** محاولاً اكتشاف أفضل الاعمال المهنية واليدوية وتطويرها حسب القدرة والامكانيات المتوفرة وكذلك المحافظة عليها، وحرص على تعليم أولاده واقربائه سر تشغيلها واستخدامها حتى يتمكن من يأتي بعده من الاستمرار فيها مدى الحياة (التعلم من أجل العمل مدى الحياة) وأيضا ساهم في تلبية احتياجات سوق العمل وحارب البطالة والفقر ولم يستسلم للظروف الصعبة والشاقة لذلك ركز الانسان الليبي الأول على الاهتمام بالمرتكزات العملية والتنظيمية لهذه المهن والحرف من خلال تنظيمها ورعايتها بالمحافظة والاستمرار في دعمها على مر الزمن.

ثانيا: استحقاق التعليم والتدريب: هو المسيرة السلوكية لبناء نظام التعليم والتدريب التقني والفني والمهني والمراكز والمعاهد والكليات التقنية والفنية بأقسامها ومناهجها وعملياتها ونتائج مخرجاتها ومجهودات المتخصصين والمدربين وخبراء التعليم والتدريب وآخر ما تم التوصل إليه في تنفيذ الخطط والعمليات التعليمية في ليبيا وتتلخص في الاتي:

1. مقدار مجهودات الدولة وصناع القرار حول قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني منذ نشأته.
2. مقدار مجهودات قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني منذ نشأته.
3. مقدار مجهودات وتضحيات المدربين والمدرسين والاداريين وتفانيهم.
4. مقدار مجهودات الجهات العامة والخاصة المتعاونة مع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني.

ثالثا: الاستحقاق المعرفي (التكنولوجي): هو السيرورة المعرفية المستقبلية لقطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا وحق التطوير بأحدث الامكانيات والطرق والمعدات والمناهج الحديثة كما ونوعا لتحقيق الرقي والتقدم والتنمية المنشودة. **(يتعلم كل متعلم بشكل مختلف ويتأثر بمجموعة معقدة من العوامل الداخلية البيولوجية بما في ذلك البيولوجيا**

العصبية والسياق السياسي والاجتماعي والثقافي والمؤسسي والبيئي والتكنولوجي وما إلى ذلك، وإن الحصول على تجربة تعليمية مخصصة هو استحقاق وحق من حقوق الانسان لكل متعلم). (اليونسكو).

إن تحديث نظام التعليم والتدريب التقني والفني والمهني يكون بشكل استباقي من خلال طريقة تكييف محتوى التدريب بما يتوافق مع التحولات والمتغيرات المتجددة مع الوقت والاستفادة من الازمات الداخلية والاقليمية والدولية الناتجة مثل جائحة كورونا وإصلاح الوظائف في اسواق العمل المضطربة لتحقيق النمو الشامل والمستدام للجميع وان التغلب على هذه المصاعب يأتي من خلال تعزيز الشفافية وزيادة الكفاءة وتحسين المسائلة والاهتمام بالأولويات الرئيسية وهي:

1. إتاحة التعلم والعمل والازدهار لكل فرد.
2. تنمية المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد.
3. نشر تعليم المهارات اللازمة للشمول والتكيف والصمود في المجتمع.

إن اساس استحقاقات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا: هي مجهودات وأفكار واسهامات تاريخية قام بها الافراد والمؤسسات والدولة لتأسيس منظومة (التعلم القائم على العمل واستمراره مدى الحياة) جاءت من خلال مراحل زمنية مختلفة في تاريخ ليبيا لتصنع حياة كريمة لهؤلاء الافراد بعرق جبينهم وايديهم الفنية حيث تمكنوا من اكتساب طرق مفيدة وخطط ومهارات، كانت هي الأساس العملي والعلمي لبناء مؤسسات تعليم وتدريب مختلفة ومتنوعة يمكن البناء عليها والاستفادة منها في معرفة احتياجات سوق العمل الليبي ومكافحة البطالة والفقر.

إن عملية بناء مجتمع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا ترتكز على جملة من الاستحقاقات المهمة من خلال الاستحقاق التاريخي ومعرفة كمية الفكر والجهد والعرق التي بذلها الليبيون الاوائل في سبيل خلق العيش الكريم، وكذلك استحقاق التعليم والتدريب منذ ظهور الدولة الليبية الحديثة ومشوار بناء نظام التعليم والتدريب والعمل، وصولا إلى الاستحقاق المعرفي والتكنولوجي الذي هو ثمرة جهود الماضي والحاضر لبناء المستقبل، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية **تبدأ من خلال:**

1. وضع مبادئ مناهج التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في مراحل التعليم الأساسي.
2. تقييم الطلاب وتوجيههم حسب الميول والرغبات والتعاون مع كافة الوزارات الأخرى للوصول إلى الأهداف المشتركة.
3. عقد الشراكات مع القطاع الخاص لتلبية احتياجاته وتوفير الايدي العاملة المدربة الوطنية.
4. الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني التي لها دور في التأثير على المجتمع ومعرفة مشكلاته ومتطلباته.

لذلك عندما يتم إقرار السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني من خلال استحقاقاته التاريخية والآنية والمستقبلية فإنه يتأسس لدينا بناء مجتمع التعليم والتدريب: **قواعده جذور تاريخية عريقة واعمدته نظام مستخلص من جهود المجتمع والدولة وسقفه معرفة وعمل،** فتصبح هذه السياسات مبادئ وقواعد وقيم استراتيجية بحجم الدستور بالنسبة لقطاع التعليم والتدريب والعمل، لأنها جاءت من رحم مشوار حافل وشاق ومليء بالصعوبات والمعاناة، فلا يمكن لأي صانع سياسات أو نظام سياسي تتعارض مصالحه مع هذه الاستحقاقات ان يزعزع قواعده التاريخية والعلمية أو يهدم نظامه المجتمعي الذي تم بنائه بثقافة وسلوك ومنهج (المجتمع الليبي) منذ محاولات الانسان الليبي الاول.

المطلب الثاني: واقع السياسات العامة للتعليم والتدريب في ليبيا:

منذ نشأة التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا 1951 كان التركيز الأساسي للسياسات العامة الاستراتيجية، يهدف إلى القضاء على اثار الحقبة الاستعمارية المتخلفة، والتوسع في بناء المراكز التعليمية والمخزون المتراكم لأعداد الخريجين واعتماد سياسة التوسع الافقي الكمي، على حساب الجودة العلمية والكفاءة المهنية والفنية والتقنية واحتياجات سوق العمل، وفي مرحلة السبعينات والثمانينات تم انتهاج سياسات عامة فكرية أثرت في مناهج ومخرجات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، وأثرت بعد 2011 في ضعف منظومة قطاع التعليم والتدريب، وكذلك تعدد جهات الاشراف على قطاع التعليم التقني والفني والمهني، إذ يوجد أكثر من وزارة او هيئة تقوم بالأشراف على قطاع التعليم التقني والفني والمهني، وإدارته في عدة مراحل وتخصصات تعليمية مختلفة، وان تبعية هذه المراكز والمعاهد والكليات لأكثر من جهة يؤثر على المخرجات التعليمية المدربة، باعتبار ان كل جهة لها أولوياتها واهدافها الرئيسية، ومن ثم يتم اهمال أهمية استحقاقات التعليم التقني والفني والمهني والتسبب في ضعف نتائج ومخرجات هذا القطاع المهم، من هنا نخلص إلى واقع يصعب من خلاله بناء أسس وقواعد علمية، يتمتع بأهداف عملية هادفة يمكن الاستناد والبناء عليها في المستقبل.

إن موقع ليبيا التنافسي المتأخر **(الترتيب 100)** سنة 2010 رغم البنية الاقتصادية الكلية المستقرة المتوفرة لها يفسره كونها كانت تواجه صعوبات كبيرة ومختنقات خطيرة متعلقة بعدم كفاءة أسواق السلع والعمل والمال بالإضافة إلى البنى الأساسية غير المتطورة والمستوى المتدني لتبني التكنولوجيا، وسوء الإدارة وعدم الحرص في مجال الانفاق وغير ذلك من المعوقات التنموية. (القلالي، 2012: – ص 15).

إلا ان **الصدمة الكبيرة** بشأن قطاعي التعليم والتدريب الليبي جاءت في سنة **(2022)** بعد كشف المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس اليونسكو عن التصنيف الجديد الذي يقيس جودة التعليم في 140 دولة حول العالم، وأعتبر المؤشر **ليبيا** وخمس دول عربية أخرى وهي: السودان سوريا العراق اليمن الصومال كدول **غير مصنفة بسبب عدم توافر أبسط معايير جودة التعليم فيها،** وقالت وزارة التعليم في طرابلس إنها تعمل على تشكيل لجنة لفحص المناهج الليبية وتوحيدها والتأكد من

محتواها وتهيئة الظروف المناسبة لاستعادة العملية التعليمية بالشكل الذي يجب ان تكون عليه في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها.

الفرع الأول: السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني:

منذ الاستقلال سنة 1951 صدرت عدة سياسات على هيئة قوانين وقرارات ولوائح في ليبيا حتى سنة 2023 بشأن التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، وجاءت على مراحل متفاوتة وحقب زمنية مختلفة تغير فيها توجه النظام السياسي الليبي إلى عدة اتجاهات مختلفة في السياسات العامة، ورغم تباين القوانين والقرارات والمحتويات بقيت المضامين متصلة بالسياسات العامة للتعليم والتدريب لكنها كانت ضعيفة ولم تأتي بالمستوى المنشود، نذكر منها في ما يخص قطاع التعليم والتدريب بعد استقلال ليبيا وتحت اشراف منظمة اليونسكو للتعليم والتربية حيث تم افتتاح الكلية الفنية سنة 1952 كما تم إنشاء مركزين للتدريب المهني بمدينتي طرابلس وبنغازي وشهد العام 1958 إنشاء المعهد المتوسط للهندسة التطبيقية بطرابلس بنظام ثلاث سنوات، ونذكر في الجدول رقم (1) سياسات التعليم والتدريب التي رسمت من 1969 - 2023.

جدول 1: يوضح السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني منذ مرحلة الجمهورية والجماهيرية ودولة ليبيا 1973 – 2023 (المجمع القانوني الليبي.).

ت	رقم القانون والقرار والسنة	اسم القرار	النوع
1	1973 - 37	بشأن تنمية القوى العاملة والتدريب	قانون
2	1976 - 69	بشأن تنظيم المعاهد الفنية العليا	قانون
3	1984 - 898	بشأن إنشاء معاهد عليا	قرار
4	1989 - 95	بشأن تنظيم مؤسسات التكوين المهني	قرار
5	1990 - 97	بشأن اصدار لائحة التدريب	قرار
6	1997 - 207	بشأن تشكيل لجان فنية لتحديد احتياجات ليبيا من القوى العاملة	قرار
7	1998 - 95	بشأن لائحة الدبلوم المهني التخصصي	قرار
8	2004 - 83	بشأن تنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل	قرار
9	2009 - 124	بشأن إنشاء مصلحة العمل والتدريب المهني	قرار
10	2009 - 212	بشأن تقرير بعض الاحكام المتعلقة بدخول الأجانب وخروجهم منها والعمل بها	قرار
11	2010 - 519	بشأن إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني	قرار
12	2011 - 20	بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني	قرار
13	2011 - 210	بشأن لائحة تنظيم التعليم الأساسي والثانوي والتعليم التقني المتوسط	قرار
14	2012 - 86	بشأن لائحة تنظيم التعليم الأساسي والثانوي والتعليم التقني المتوسط	قرار
15	2012 - 87	باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة العمل والتأهيل وتنظيم جهازها الإداري	قرار
16	2013 - 515	بشأن انشاء صندوق ثقة للمشروعات الصغرى والمتوسطة	قرار
17	2013 - 624	بشأن اصدار الهيكل التنظيمي لصندوق تنمية الموارد البشرية	قرار
18	2015 - 193	بشأن إنشاء المجلس الاستشاري الأعلى للتعليم التقني والفني	قرار
19	2021 - 88	بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتجديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني	قرار
20	2021 - 292	بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة العمل والتأهيل وتنظيم جهازها الإداري	قرار
21	2023 - 21	بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني	قانون

الفرع الثاني: مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني:

إن مؤسسات التعليم والتدريب والعمل في ليبيا تواجه الكثير من العقبات التي تقف حجر عثرة ضد جاهزية الطلاب والايدي العاملة من امكانية توفير متطلبات سوق العمل المستقبلية، وقدرته على تحقيق الطموحات بالابتكار وريادة الاعمال ومن أكثر الصعوبات الآنية هي ضعف موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل الناهضة، والالتحاق بالتخصصات

العلمية غير المطلوبة بسوق العمل وكذلك قلة الخبرة التدريبية والتطبيقية في الاعمال المطلوبة، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الايدي العاملة المحلية وخاصة بين الشباب رغم توفر الوظائف للعمالة الأجنبية الوافدة، واهم المؤسسات بحسب القانون رقم 21 لسنة 2023 الصادر من مجلس النواب في بنغازي هي:

1. المجلس الاستشاري للتعليم التقني والفني والمهني.
2. وزارة التعليم التقني والفني والمهني.
3. الأكاديمية الوطنية للتعليم التقني.
4. الكليات التقنية.
5. المعاهد التقنية العليا.
6. المعاهد الفنية المتوسطة.
7. مراكز التكوين الأساسي والتدريب المهني.
8. مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني الخاص.

الفرع الثالث: التوجهات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني:

إن الملامح الأساسية لتوجهات السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني تبدأ من اعمال **الانسان الليبي الأول** الذي سعى بأفكاره وجهده **(استحقاقات)** لبناء منظومته الفكرية والمهنية، واختار أفضل الطرق والوسائل الفنية والمهنية في المهن والحرف التقليدية واليدوية **(التعلم من أجل العمل)** حتى تمكن من توفير احتياجاته الخاصة ومتطلبات سوق العمل وحافظ على تعليم ابناءه وأقاربه على أتقان هذه المهن والحرف والاعمال اليدوية **(التعلم مدى الحياة)** ولم يستسلم للفقر والحاجة، ثم جاءت السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا الحديثة بتصورات وادراكات متطورة ولكنها تباينت وتناقضت مع بعضها ولم توائم احتياجات سوق العمل وأدت الى تراكم المخرجات الكمية والايدي العاملة الوطنية، ولم تتمكن هذه السياسات من سد طلب مختلف النشاطات الاقتصادية والصناعية بل زادت من الاختناقات والأزمات في كافة المجالات الأخرى وارتفاع معدل البطالة بين الخريجين والايدي العاملة الوطنية.

من خلال الجدول رقم (2) يتبين لنا أن السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني نشأت في حقبة زمنية قديمة من تاريخ ليبيا وكان رواد هذه الحقبة هم **(الافراد)** الذين قاموا بوضع حجر الأساس للتوجهات العامة للتعليم والتدريب والعمل، وحدّدوا القواعد والمبادئ الرئيسية لهذا المجال الواسع ودمجوا التعلم مع العمل مدى الحياة فكانت الفكرة هي ربط التعلم بالعمل المستمر وعدم ابعاد الاثنين عن بعضهم البعض حتى يتمكن المتعلم من فهم المعلم وكذلك العامل يواكب احتياجات سوق العمل (التعلم من اجل العمل).

جدول 2: يوضح التوجهات العامة لسياسات التعليم والتدريب في جميع مراحل بناء دولة ليبيا.

المرحلة	التوجهات العامة لسياسات التعليم التقني والفني والمهني	الإرادة والاتجاه	النتيجة
فترة ما قبل ليبيا الحديثة الإنسان الليبي الاول	توجه عام ورؤية تاريخية أصبحت استحقاقات ومبادئ واكتساب الخبرات والسعي للتحسين واختتمت بإنشاء مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية سنة 1898.	توجه عام للفرد والجماعة والسلطة لتحسين المعيشة والاعتماد على النفس والمحافظة على مصادر العيش وبناء مجتمع يتعلم ويعمل مدى الحياة.	تأسيس مبادئ هامة سار عليها الجميع لفترة طويلة وترسيخ الاستحقاقات التاريخية في المجتمع والحصول على مرجع استراتيجي لقطاع التعليم والتدريب.
فترة الملكية (1951 – 1969)	توجه عام من الحكومة للقضاء على آثار الحقبة الاستعمارية والتحول الاقتصادي والتعليمي الكمي السريع للحاق بالعالم المتقدم.	توجه عام للحكومة والجماعة للتخلص من الحقبة الاستعمارية والتركيز نحو التحول الاقتصادي الكمي السريع وبناء أكبر عدد من المؤسسات وزيادة المخرجات.	توسع اقتصادي تعليمي متسارع يفتقر للدقة والتخطيط للمستقبل وعدم اعداد سياسات التعليم والتدريب من خلال الاستحقاقات والدراسات التي تراعي احتياجات المجتمع.
	توجه عام من الحكومة نحو التقدم المتسارع في مجال التعليم والتدريب وازدياد حجم الانفاق في العقدين	توجه عام للحكومة والجماعة للتخلص من فترة الملكية إلى التغيير والتجديد تحت شعار حرية اشتراكية	التراجع عن سياسات التوجه الاشتراكي بعد العقدين الاولين بحجة الإصلاح والتعديل في

فترة الجمهورية والجماهيرية (1969 – 2011)	الاولين ثم انخفاضها في العقدين الآخرين واعتماد التوجه الاشتراكي وتضارب السياسات والقرارات حول الأولويات ثم تغيير السياسات إلى الإصلاح والتعديل في العقدين الآخرين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.	وحدة ومعاداة الغرب واعتماد الفكر الصناعي الاشتراكي في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني	العقدين الآخرين نتج عنه تأثير سلبي على قطاع التعليم والتدريب وكذلك وضع ليبيا في قائمة الحضر والعقوبات الدولية ثم وصول ليبيا المرتبة 100 في 2010 لجودة التعليم ثم تكررت العقوبات 2011 مما أثر بالسلب.
فترة دولة ليبيا (2011 - 2023)	توجه عام من الحكومة نحو الإصلاح تحت تأثيرات أيديولوجية وسياسية ودينية على قطاع التعليم والتدريب وانخفاض الانفاق المالي مع استمرار انفاق تسيير الاعمال الضرورية فقط.	توجهات عامة للحكومة والجماعة للتخلص من حقبة الجماهيرية والتوجه نحو التغيير تحت إطار أيديولوجي وديني دون دراسات وبحوث قبل إقرار سياسات التعليم والتدريب	بقاء ليبيا تحت العقوبات الدولية والفصل السابع وتغيير جذري في سياسات التعليم والتدريب والانقسام السياسي والجغرافي والتعليمي وخروج التعليم والتدريب من التصنيف العالمي لعدم توفر الجودة.

تحليل من قبل الباحثين بالاعتماد على استحقاقات ومبادئ التعليم والتدريب.

المبحث الثاني: الحلول والمقترحات لإصلاح السياسات العامة للتعليم والتدريب

جاءت التوجهات المستقبلية لمشروع استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2022-2029) بناء على استراتيجيات جديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني واستندت إلى فهم جيد لمختلف التحولات والتغيرات التي تؤثر في التعليم وعالم العمل، ومنها التحولات والتغيرات المرتبطة بالأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد – 19 وبالانتعاش منها والتغيرات التكنولوجية (الرقمنة - التشغيل الآلي – شبكات الجيل الخامس لتكنولوجيا الاتصال بالأجهزة المحمولة – الذكاء الاصطناعي – والثورة الصناعية الرابعة) واستمرار مشكلة العمل غير النظامي أو بروز هذه المشكلة مجددا ويشمل ذلك اقتصاد الوظائف المؤقتة والتحولات الديمغرافية (التي تؤدي إلى زيادة عدد الشباب زيادة كبيرة في بعض البلدان وتسارع الشيخوخة في بلدان أخرى) والقضايا المجتمعية (بشأن التمثيل السياسي – مشاركة الشباب – عدم المساواة – والنزاعات) والانتقال إلى التنمية المستدامة الذي ينبغي تسريعه تسريعا كبيرا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة في هذا الصدد، ويقترح الباحثين الاتي:

المطلب الأول: مجلس استحقاق التعليم والتدريب وإصلاح السياسات:

تحتاج السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا إلى إعادة تقييم وتحديث المنظومة السابقة بسبب ضعف دورها الريادي في النهوض بهذا القطاع المهم الذي يوفر الايدي العاملة الوطنية المدربة في شتى المجالات والتخصصات ويكافح ارتفاع معدلات البطالة وهذا الضعف له أسباب عديدة ومختلفة من أهمها:

1. عدم تبني قواعد ومبادئ وقيم استحقاقية يتم استخلاص التخطيط والتنظيم والتوجيه منها.
2. كثرة التدخلات التي تقيد هذا القطاع من قبل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقطاعات الاخرى.
3. تعدد جهات الاشراف على قطاع التعليم والتدريب وعدم اعتماده على بناء نفسه بنفسه.
4. غياب التعاون مع القطاعات العامة والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف المشتركة معها.
5. عدم تبني التعلم القائم على العمل مدى الحياة.

الفرع الأول: مجلس استحقاق التعليم والتدريب التقني والفني والمهني:

من خلال الاسباب السابقة جاءت فكرة انشاء مجلس استحقاق التعليم والتدريب التقني والفني والمهني الذي يتميز بسيادة مستقلة ويستمد شرعيته من السلطة التشريعية ويؤدي مهام **تشريعية ورقابية واستشارية** خاصة بقطاع التعليم والتدريب وداعمة للسياسات العامة للدولة دون التدخل في اختصاصات مجلس النواب أو الإنقاص من دور السلطتين التنفيذية والقضائية.
تعريف مجلس الاستحقاق: هو مجموعة التوجهات العامة الراشدة التي تراقب صنع وتنفيذ وتوجيه السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني.

يهتم مجلس الاستحقاق بتبني ورعاية استحقاقات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني واصدار التوجهات العامة وابداء الاستشارات و اصدار التقارير السنوية حول المؤشرات والنتائج في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، على ان لا تتعارض مهام المجلس مع السياسات العامة للدولة بل تكون جزء منها ومساندة لها، من خلال تبادل الاستشارات والتقارير والاقتراحات بين مؤسسات صنع السياسات العامة **(تشريعية – تنفيذية – قضائية)** مع مجلس استحقاق التعليم والتدريب قبل

اعتماد استحقاقاته ومبادئه واصدار توجهاته وآرائه الاستشارية، حتى يكون **التوافق محور ارتكاز** يساعد في رسم السياسات وتنفيذها في قطاع التعليم والتدريب، وان تبنّي المبادئ والاسس الاستحقاقية وطرح الازمات وحلها واصدار التوجهات والاستشارات من قبل مجلس الاستحقاق يوفر الكثير من الوقت والجهد بحكم وجود أعضاء من مؤسسات الدولة المعنية بقطاع التعليم والتدريب داخل مجلس الاستحقاق، وكل ما يصدر عنه هو نتيجة تعاون واتفاق بين مؤسسات صنع السياسات العامة في الدولة مع وزارة التعليم التقني والفني والمهني لتصبح هذه السياسات محل رضا من الجهاز التنفيذي لوزارة التعليم التقني والفني والمهني، وكذلك الجهات المتعاونة معها في تحقيق الاهداف المشتركة ويكون الاجتماع الاول تأسيسي لتبني **ميثاق** استحقاقات ومبادئ وقيم التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، ثم الاجتماعات الدورية السنوية لاقتراح التوجهات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني، كما يحق للمجلس ان يعقد الاجتماعات الاستثنائية لأبداء الآراء الاستشارية والتقارير حول القضايا الهامة للتعليم والتدريب حسب الحاجة وطلب الأعضاء.

أولا: مقاعد المجلس:

يتكون من 16 مقعدا نصفهم من وزارة التعليم والتدريب التقني والفني والمهني ويكون رئيس المجلس ونائبه منهم اما النصف الآخر فيتكون من السلطات الثلاثة والقطاعات التي لها علاقة تبادلية تعاونية مع قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وهي كما يلي:

1. وزارة التعليم التقني والفني والمهني 8 مقاعد باعتبارها المعنية بهذا المجلس الذي أنشأ من اجلها ومهمتها تقديم المقترحات والمشاريع ثم تحليلها وتصنيفها والرد على التساؤلات عليها.
2. السلطة التشريعية مقعد يمثله بالتكليف أحد أعضاء مجلس النواب المنتخبين لفهم متطلبات واحتياجات قطاع التعليم والتدريب واصدار القوانين المتناغمة مع توجهات مجلس الاستحقاق.
3. السلطة التنفيذية مقعد يتم تكليفه من رئيس الحكومة مباشرة وحضوره يوضح رأي الحكومة قبل إصدار التوجهات لعدم التضارب وتقريب وجهات النظر بين صناع السياسات ومنفذو السياسات.
4. السلطة القضائية مقعد يتم تكليفه من قبل المجلس الأعلى للقضاء لتوضيح رأي القضاء الليبي في ميثاق وتوجهات مجلس الاستحقاق وعدم تصادمها مع التشريعات والقوانين واللوائح الحكومية.
5. وزارة التعليم مقعد لتعزيز التعاون بين التعليم الأساسي والعالي وبين التعليم التقني والفني والمهني.
6. وزارة العمل والتأهيل مقعد للتعاون وتبادل المعلومات وجعل التعليم والتدريب قائما على العمل.
7. وزارة الاقتصاد والصناعة مقعد لتحديد اهم البرامج الاقتصادية والصناعية المطلوبة في ليبيا.
8. وزارة الشؤون الاجتماعية مقعد لمعرفة الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية ومتطلبات الحياة.
9. القطاع الخاص مقعد يمثله مندوب من مجلس رجال الاعمال وغرف التجارة والصناعة والزراعة.

ثانيا: مهام المجلس:

1. تبني ورعاية استحقاقات ومبادئ وقيم التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا واصباغ الشرعية الدستورية والقانونية عليها وإلزام صناع السياسات العامة على احترامها وترسيخها.
2. اقتراح التوجهات العامة السنوية قبل اقرار السياسات العامة للتعليم والتدريب.
3. ابداء الآراء الاستشارية والتقارير السنوية حول مؤشرات ونتائج التعليم والتدريب.
4. اقتراح الميزانية السنوية والانفاق المالي الخاص بوزارة التعليم والتدريب التقني والفني والمهني.
5. تقليص الفجوة الحاصلة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل من خلال الموائمة والتوازن.
6. عقد الاجتماعات الاستثنائية لتوضيح المسائل المتشابكة حول القضايا التي تخص التعليم والتدريب.
7. التواصل والتعاون مع القطاع الخاص لمعرفة احتياجاته ومتطلباته وتلبيتها حسب اللوائح.

ثالثا: اهداف المجلس:

1. ترسيخ استحقاقات وقيم التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في مفهوم القيادة الفاعلة والقادرة على إضافة مصدر اقتصادي جديد لتنويع الدخل القومي الاستراتيجي وعدم اعتماده على مصدر واحد.
2. تعديل السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني من خلال توجهات تواكب التطور المعرفي.
3. تبني التعليم والتدريب المستمر القائم على العمل مدى الحياة للحصول على المعرفة اللازمة ونشرها.
4. التعاون مع القطاع الخاص وتلبية جميع احتياجاته وجعل التعلم من أجل العمل.
5. اعتماد قطاع التعليم التقني والفني والمهني على نفسه وتعزيز التعاون المفيد مع القطاعات الأخرى وتخريج الكوادر والمهارات الفنية الوطنية المطلوبة.
6. تهيئة المحيط اللازم وتشجيع الافراد والمتخصصين في المشاركة بالخبرات والابداع التقني والفني والمهني في كافة المجالات والميادين المطلوبة للعمليات والازمات ودعمهم بكل الوسائل والامكانيات المطلوبة.

الفرع الثاني: دور مجلس استحقاق التعليم والتدريب في تحديد الاستحقاقات وتقييم المؤشرات:

عندما يعتمد مجلس الاستحقاق الميثاق التأسيسي الأول تظهر القواعد الأولى لبناء الهيكل الأساسي لقطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وتتحد الاستحقاقات والمبادئ والقيم من خلال الاتفاق التاريخي بين المؤسسين الأوائل لمجلس

الاستحقاق، الذي تشارك فيه كل السلطات الرئيسية في الدولة بحيث لا يكون هناك اعتراض من أي جهة حول مضمون واحقية هذه الحقوق والمبادئ ويتم بناء التوجهات العامة والآراء الاستشارية من خلالها وأيضا تقييم المؤشرات والنتائج بالمعايير التي وضعها ميثاق الاستحقاق والتوجهات العامة السنوية.
تحتاج أنظمة التعليم والتدريب التقني والفني والمهني إلى تكييف محتويات التعليم والتدريب الذي تقدمه في مناهجها وبرامجها بالطريقة الاستباقية بما يتناغم مع المستجدات والتطورات المستقبلية المختلفة، حتى يتمكن الافراد والمؤسسات والشعوب من اجتياز مرحلة الازمات بسهولة وتمكين الافراد من التعلم مدى الحياة على أساس التعلم القائم على العمل، والاستفادة من الازمات الكبرى مثل جائحة كورونا – 19 والتحاق العاطلين بأسواق عمل مضطربة يتطلب إعادة تدريبهم بمهارات جديدة تمكنهم من القدرة على مواجهة الازمات.
ستشهد الاقتصاديات تغيرا سريعا في الطلب على المهارات وسيقتضي ذلك من نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني توفير المهارات اللازمة لتحقيق النمو الشامل للجميع والمستدام في خضم التغيرات التكنولوجية السريعة، وستواجه المجتمعات مصاعب متزايدة من جراء التحولات العديدة التي تؤثر في عالم العمل والتي ستكون لها عواقب كبيرة على توزيع الدخل والثروة، وكذلك على التضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية والتضامن بين الأجيال وعلى التنظيم السياسي ويمكن لنظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن تتغلب على هذه المصاعب من خلال تعزيز شفافية الحوكمة وزيادة الكفاءة وتحسين المساءلة، ولكن كثيرا ما تكون الأموال التي تحصل عليها نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والفني والمهني أقل من الأموال التي يحصل عليها أي قطاع من القطاعات التعليمية الأخرى، ويتطلب حل هذه المشكلة وضع سياسات تضمن الاهتمام بالتمويل والكفاءة، ويقترح للاستراتيجية الجديدة بعد عام 2021 الأولويات الثلاث التالية:
إتاحة التعلم والعمل والازدهار لكل فرد، وتنمية المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في كل اقتصاد، ونشر تعليم المهارات اللازمة للشمول والتكيف والصمود في كل مجتمع. (اليونسكو 2022-2029).

اولا: تحديد استحقاقات صنع السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني:
إن التطورات الكبيرة والجديدة التي تحصل في العالم اليوم بمجال التعليم والتدريب التقني والفني والمهني تستبعد اعداد كثيرة من الوظائف والتخصصات وتستبدلها بوظائف وتخصصات أخرى وأن الكثير من الوظائف الإدارية سوف تختفي وتستبدل لصالح المهارات التقنية والفنية الحديثة، لذلك فإن سوق العمل يمر بمتغيرات وتطورات جديدة ينبغي متابعتها ومواكبتها والتكيف معها مع ضرورة الانتباه إلى استحقاق التعليم والتدريب المرتبط بتحديد أولويات رسم السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني، وإعطاء أهمية واسعة لهذا القطاع المهم الذي يشكل ركيزة مهمة لاحتياجات سوق العمل الليبي.

1 - استحقاق إتاحة التعلم والعمل والازدهار لكل فرد:
البحث عن طرق مرنة للتعليم والتدريب التقني والفني تهدف إلى حصول المتعلم على قابلية التوظيف وتحسين مهارات ريادة الاعمال، وتحليل السياسات السابقة لاستخراج سياسات مستقبلية لتحقيق التعلم مدى الحياة، منها برامج التعليم والتدريب التقني والفني الخاصة بالتأهيل الاولي والتعليم المستمر، وهي مجالات لها أولوية مثل: (الوظيفة - ريادة الاعمال – اصلاح المناهج الدراسية ومسارات التعلم – الاعتراف بالمهارات ومنحها شهادات خاصة بها – الحوكمة والتمويل)، والسعي إلى تنمية قدرات المسؤولين عن تدريب المدرسين والمديرين، وتنمية قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن هذا الامر، لزيادة جاذبية التعليم والتدريب في كل أنحاء ليبيا.

2 - استحقاق تنمية المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد:
تقييم وتحليل الاحداث والمتغيرات التي يمر بها القطاع الاقتصادي في ليبيا لتنمية مقدرته على تحديد المهارات التي يحتاجها ومن ثم اكتشافها من أجل وضع سياسات وخطط عمليات للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني، لبناء (التعلم القائم على العمل) وتمكين الشركات المنتجة حتى تصبح مقرات للتعليم والتدريب وتساعد في تخريج القدرات الواعدة وصقلها ثم قبولها في سوق العمل، والعمل على تدريب مجموعات من الموظفين الماهرين لتعزيز طاقتهم على التعلم مدى الحياة وتكوين مراكز محلية مثل مؤشرات رصد المهارات في القطاعات المستهدفة (آلية تعقب المهارات) حتى يتم تسهيل مشاركة القطاع الخاص في التعليم والتدريب وتيسير التواصل بين الجهات المعنية في عالم التعليم والتدريب وعالم العمل.

أولويات إعادة الاندماج والقطاعات الناشئة: يمكن تصميم سياسات خاصة لدمج الشباب والمحاربين السابقين والنساء في سوق العمل، ولاسيما في القطاعات الناشئة، وقد تبين أن مساندة الاندماج الاقتصادي للمحاربين السابقين تمثل عنصراً بالغ الأهمية في عملية بناء الدولة، ويساعدهم في استغلال مهاراتهم في بناء مستقبل منتج، ومن شأن برامج التدريب العملي والتلمذة الصناعية أن تحسن من قدرة الباحثين عن عمل على العثور على وظائف، فضلاً عن غيرها من برامج التدريب والخدمات العامة التي يمكن أن تكون فعالة بالنسبة للعمال من ذوي المهارات المتدنية، ومن أجل تشجيع نمو الشركات، يمكن تطوير تدريب المرشحين المؤهلين على ريادة الأعمال بالاشتراك مع روابط الأعمال والغرف التجارية في ليبيا. (البنك الدولي، 2016: ص58).

3 - استحقاق نشر تعليم المهارات اللازمة للشمول والتكيف والصمود في المجتمع:
وضع برامج ترفع القدرات والمهارات لدى القوى العاملة والشباب وتعلمهم واجباتهم وحقوقهم وسيادة القانون وتقلدهم حس ذاتي وأخلاقي قوي وحكيم وتمكنهم من مناصرة العدالة والدفاع عنها في أعمالهم وحياتهم الاجتماعية، ويحتاج ذلك إعداد المدرسين والمسؤولين الاكفاء وواضعي السياسات وتدريبهم على كيفية إدماج تعليم هذه الأمور في برامج ونظم التعليم والتدريب ودفع مشاركة الشباب في ترسيخ مبادئ التعليم والتدريب وفي صنع السياسات والخطط الاستراتيجية.

ثانيا: تقييم مؤشرات سياسات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني:
تقييم السياسات هو نشاط منظم يستند لمنهجية علمية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وآثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ إذ لابد من معرفة علمية دقيقة للانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة على وضع وتنفيذ السياسات العامة ومخرجاتها وتأثيراتها ومدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الأهداف المحددة لها بعيدا عن العشوائية والارتجال، وأن ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسات العامة ويهدف هذا التقييم للتعرف على مدى نجاح السياسات المنفذة في التعليم والتدريب لتحقيق الأهداف المحددة لها وتحديد المنافع والسلبيات المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تنفيذها.

1 - مقدار الجهد الزمني والمادي لتنفيذ سياسات التعليم والتدريب:
عملية بناء قطاع التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا الحديثة كانت عملية طويلة وشاقة منذ عام 1951 (أكثر من سبعين عام) واحتاجت إلى الكثير من رؤى وسياسات وقوانين وقرارات في مراحل مختلفة من زمن بناء البنية الفوقية والتحتية لقطاع التعليم والتدريب، وكذلك تم تخصيص ميزانيات مالية كبيرة لهذا القطاع رغم تدبدب نفقاتها ارتفاعا وانخفاضا على فترات زمنية مختلفة من عمر الدولة حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عدم توازن الانفاق من الناحية الاستثمارية والإدارية وتوزيعها بين برامج وعمليات قطاع التعليم والتدريب ورغم كل ذلك فأن الفجوة ما تزال عميقة بين ما وصل إليه قطاع التعليم والتدريب وما يحتاجه سوق العمل الليبي من ايدي عاملة وطنية ماهرة ومدربة لتحقيق الأهداف الآنية والمستقبلية المنشودة.

2 - الحجم المتحقق في الإنجاز الكمي والنوعي لسياسات التعليم والتدريب:
إن الإنجازات الكمية الكبيرة التي حققها قطاع التعليم والتدريب سواء لعدد الخريجين أو بناء المراكز التعليمية والإدارية تميزت بقدر كبير من مبادلة النوعية بالكمية حيث فرضتها اعتبارات موضوعية اقتصادية ديموغرافية لها علاقة بالزيادة الطبيعية في نمو حجم السكان، لتوفير احتياجات ومتطلبات التنمية من الايدي العاملة المدربة في كافة المجالات وإن اعتماد هذه السياسات تسبب في انتشار افقي كبير لمراكز التدريب والمعاهد المتوسطة والعليا والكليات التقنية في اغلب المناطق الليبية، حيث وصل اجمالي عدد المعاهد المتوسطة إلى (637) معهدا عام وخاص، والمعاهد التقنية العليا إلى (231) معهدا عام وخاص، والكليات التقنية إلى (55) كلية عام وخاص، أما إجمالي عدد الخريجين من المعاهد الفنية المتوسطة منذ 2016 - 2023 (75,845 خريج) عام وخاص، حسب إحصاءات مكتب التقويم والقياس بإدارة المعاهد الفنية المتوسطة اما المعاهد التقنية العليا منذ سنة 1980 - 2023 قد بلغ (147,500 ألف خريج) عام فقط حسب إحصاءات مكتب اعتماد الجودة بإدارة المعاهد التقنية العليا، وعدد الكليات التقنية منذ 1980 - 2023 (98,690 خريج) عام فقط، حسب إحصاءات مكتب اعتماد الجودة بإدارة الكليات التقنية، واجمالي عدد طلاب المعاهد العليا خاص لسنة 2023 بلغ (40,219 طالب) وعدد طلاب الكليات التقنية خاص بلغ (1,214 طالب) حسب إحصاءات إدارة التعليم التقني والفني والمهني الخاص، ورغم ذلك لم تفي بمتطلبات التنمية والشروط المطلوبة في سوق العمل الليبي وخلفت مشكلات لها وآثار سلبية على مستوى قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، منها عدم استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة في النواحي المادية أو الفنية أو اختيار الإدارات الجيدة لها لهذا اصبحت المعاهد والكليات تخرج الطلبة دون التركيز على التعليم والتدريب الجيد والنواحي العملية لتخصصاتهم وتسبب في هبوط كفاءات ومؤهلات المخرجات وتدني جودة المناهج التعليمية وضعف أداء مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني، وتأثيره المباشر على ارتفاع معدلات البطالة وعدم تلبية احتياجات سوق العمل والبحث عن ايدي عاملة اجنبية لتحسين جودة منتجات الشركات العامة والخاصة في ليبيا.

3 - الفاعلية والقدرة على تحقيق اهداف سياسات التعليم والتدريب:
إن تقييم المراكز التعليمية من معاهد متوسطة وعليا وكليات يبين لنا الانخفاض الكبير في اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والفني والمهني مقارنة بالطلبة الملتحقين بالتعليم العالي الجامعي، كما ان هناك خلل في الجانب الكمي والنوعي من مدخلات ومخرجات المعاهد والكليات التقنية والفنية، يتمثل في ضعف الجانب العملي من دراسة الطلاب وأيضا هناك خلل في الجانب الكمي والنوعي لاستيعاب الخريجين من التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، في القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، على اساس ان الاقتصاد الليبي يعتمد على مورد واحد والذي تسبب في ضعف استيعاب الخريجين إلى سوق العمل وعدم إمكانية توظيفهم في الوقت الحالي، لهذا لا يمكن تحقيق غايات واهداف سياسات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، إلا بمراجعة هذه السياسات وتحليلها للوصول إلى وضع سياسات جديدة تتناغم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل الليبي وتحقق اهداف الشباب الطامح إلى بناء اقتصاد حر مفتوح يواكب التطور الحاصل في ميادين المعرفة الجديدة في هذا المجال.

4 ـ كفاية الانفاق على تنفيذ سياسات التعليم والتدريب:

ارتبطت عملية التخطيط في رسم وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا بظروف الميزانية العامة والتي بدورها ارتبطت بظروف تصدير النفط الخام ثم العقوبات الدولية في التسعينات وبعد 2011 لذلك لم يتم الالتزام بمبدأ التخطيط، وتم التراجع عن إعطاء الأولوية لقطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني ووضع العراقيل والقيود المالية على الانفاق المادي لقطاع التعليم والتدريب، مما ترتب بموجبه آثار سلبية مضرة بهذا القطاع والبقاء رهينة ظروف تصدير النفط وفك العقوبات الدولية، وهذا التذبذب في التصاعد والانخفاض لمعدل نمو الانفاق على قطاع التعليم والتدريب يؤثر على معدل نمو أعداد الطلاب المتدربين فنرى أحيانا ارتفاعات انفاق واحيانا انخفاض انفاق منذ سنة 1970 وحتى 2023.

إن المخصصات المالية الحكومية هي المصدر الرئيسي للتعليم والتدريب التقني والفني والجهات التابعة له في ليبيا حيث تبين الميزانية العامة متطلبات المؤسسات والمراكز التعليمية المتوسطة والعليا والأجهزة الإدارية حول الميزانية الإدارية والميزانية الاستثمارية، نلاحظ الاتجاه العام لمخصصات الانفاق العام لسنة (2022 و 2023) في هذا القطاع تأخذ منحنى تسييري متعثر وقد وصل معدل الانفاق لوزارة التعليم التقني والفني لسنة 2022 بالدينار الليبي إلى: (1,196,430,032.000 مليار) واغلب المبالغ المرصودة تغطي الباب الأول مرتبات: (1,118,194,032.000 مليار) اما الباب الثاني نفقات: (18,000,000.000مليون) والباب الرابع دعم: (60,236,000.000 مليون) اما سنة 2023 وصل حجم الانفاق المالي إلى (477,152,620 مليون) أغلبها في الباب الأول (444,652,620,610 مليون) والباب الثاني تسييري (27,500,000,000 مليون) لذلك فمقارنة السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني مع معدل الانفاق لا تمثل شيء بالنسبة لاستحقاق التعليم والتدريب والأهداف الاستراتيجية وتوفير الايدي العاملة الوطنية المدربة المطلوب منها ان تلبي احتياجات سوق العمل الليبي، وان ضآلة هذه المخصصات مقارنة بأهمية دور قطاع التعليم والتدريب يبين لنا مدى ضعف وهشاشة صنع السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني، وان عملية رسمها لم تأتي من خلال دراسات وبحوث علمية وعملية مخططة وموجهة لبناء صرح مجمع التعليم والتدريب والعمل في ليبيا، والتحدي الحقيقي يتحتم النظر إلى استحقاق المرحلة وتحديث وتطوير سياسات التعليم التقني والفني والمهني بما يتناغم مع مواكبة ميادين المعرفة وما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية من تقدم ورقي في هذا المجال المهم.

5 ـ طبيعة تقييم الإجراءات المتخذة في تنفيذ سياسات التعليم والتدريب:

إن عملية المتابعة والتقييم المثلى لبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني يجب أن تكون جزءا من عملية متابعة وتقييم شاملة لما قبل التعليم والتدريب من سياسات واستراتيجيات وخطط ومدخلات، إلى تقييم لعناصر العملية التعليمية والتدريبية من مؤسسات ومناهج وأعضاء هيئة التدريس والتدريب إلى أساليب التطبيق وأساليب التقييم والتوجيه والإرشاد، وتوفر المواد الخام والتجهيزات ووسائل الإيضاح إلى متابعة وتقييم لما بعد التخرج من حيث مدى ملائمة مستوى وكفاءة المتخرجين، لمتطلبات سوق العمل الحالي والمستقبلي ومدى مساهمتهم في التنمية الاقتصادية، ورغم إن الدولة الليبية لم تغفل عمليات المتابعة والتقييم لكل تلك المراحل إلا أنها تتم بصورة متقطعة وغير مترابطة وبأسلوب متواضع تقليدي لا يتماشى مع الأساليب المتطورة في هذا المجال، ومن أهم المشكلات والصعوبات التي واجهت برامج المتابعة والتقييم ما يلي:

1. لا تتم برامج التقييم لمراحل التعليم العام والتدريب التقني والمهني بمستوياتها المختلفة بصورة مترابطة باعتبارها حلقات في سلسلة واحدة.
2. عدم توفر البيانات والمعلومات وعدم دقتها إن وجدت مما يؤدي إلى عدم مصداقية نتائج التقييم والمتابعة.
3. تتم عمليات المتابعة والتقييم للأوضاع الحالية فقط دون الوضع في الاعتبار المعايير المستقبلية المطلوبة من برامج التعليم والتدريب ومن سوق العمل المتغير.
4. عدم إشراك أرباب العمل ومسؤولي مواقع الإنتاج في عملية التقييم لمخرجات برامج التعليم والتدريب للاستفادة من بيانات ومعلومات التغذية الراجعة من سوق العمل لإعادة تطوير العملية التعليمية والتدريبية وعناصرها المختلفة.
5. عدم كفاءة مسؤولي المتابعة والتقييم وعدم قدرتهم على استخدام الوسائل الحديثة لذلك مثل قواعد المعلومات والحاسوب وشبكات المعلومات. (الوسيع وعوين، ص17).

المطلب الثاني: توجهات مجلس الاستحقاق في مكافحة البطالة وتوفير الايدي العاملة:

تدعم التوجهات العامة لمجلس استحقاق التعليم والتدريب مؤسسات تنفيذ السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني إلى تبني استحقاقات وقيم ومبادئ التعليم والتدريب عند وضع الخطط التنفيذية للعمليات التعليمية والتدريبية، وعدم اعتماد قطاع التعليم والتدريب على جهات أخرى تسير برامجه التنفيذية وكذلك تبنّي برامج التعليم المستمر القائم على العمل مدى الحياة، والتعاون مع القطاعات الأخرى لتحقيق الأهداف المشتركة معا وضرورة تهيئة المحيط لخلق بيئة مناسبة للمبدعين والمبتكرين سواء متخصصين أو متدربين.

الفرع الأول: دور مجلس استحقاق التعليم والتدريب في مكافحة البطالة للخريجين والعاطلين:

إن مجلس استحقاق التعليم والتدريب التقني والفني والمهني يعتبر بمثابة الدستور أو القانون الأعلى بالنسبة لقطاع التعليم والتدريب في ليبيا فهو الذي يضع الاساسات الأولى لمبادئ وقواعد هذا القطاع المهم، وتصدر عنه التوجهات العامة للتعليم والتدريب التي بدورها تلهم صناع السياسات العامة إلى كيفية اعداد ورسم السياسات العامة للتعليم والتدريب والاهتمام

بمؤشرات ومعدلات البطالة واحتياجات سوق العمل في ليبيا، من خلال الحصر والتحليل والتقييم الميداني لمؤسسات التعليم والتدريب وكذلك رصد ميادين سوق العمل في القطاعين العام والخاص لمعرفة متطلبات مؤسسات الإنتاج والخدمات.

أولا: صعوبات مكافحة البطالة للخرجين والعاطلين:

إن ارتفاع معدل البطالة في ليبيا عقب التغيير في النظام السياسي سنة 2011 هو اهم تحدي تواجهه ليبيا بسبب السياسات العامة للحكومة التي انتهجت **نظام التقشف والاولويات** عند إنفاق الميزانيات على القطاعات العامة فكان نصيب قطاع التعليم والتدريب ضعيف جدا لا يتعدى الباب الأول مرتبات وتسيير الاعمال الهامة والضرورية لهذا القطاع المهم فترتب عنه ضعف في جودة المخرجات التعليمية وساهم في ارتفاع البطالة عند الخريجين وخاصة بين الشباب، وإن للبطالة في ليبيا تحديات أخرى مهمة مثل دخول الاعداد الكبيرة للعمالة الأجنبية من الجوار الليبي عقب 2011 بسبب عدم مراقبة الحدود وضعف أجهزة الدولة الأمنية التي كانت تحمي وتحرس هذه الحدود مما ادى في انفتاح الباب على مصراعيه دون رقيب أو حسيب وأصبحت ليبيا قبلة لكل من يبحث عن العمل ليس في دول الجوار الافريقي فقط بل وحتى ابعد من ذلك وهو التحدي الأكبر بالنسبة للبطالة في ليبيا وهذا الامر يحتاج إلى سياسات خاصة به من الحكومة.

ثانيا: تقييم مجلس الاستحقاق لمعدل البطالة بين الخريجين والعاطلين:

إن مبادئ وقواعد التعليم والتدريب هي المعايير الأساسية التي يتم بها تقييم المخرجات التعليمية ومدى جودتها وفعاليتها في تغطية احتياجات سوق العمل الليبي والأداء الجيد تقابله نتيجة جيدة بالنسبة لمؤشرات ومعدلات البطالة من خلال التركيز على تقييم الأداء يتبين لنا مستوى التفاعل والتوازن بين جودة المخرجات ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.

الفرع الثاني: دور مجلس استحقاق التعليم والتدريب في توفير الايدي العاملة:

ان مجلس استحقاق التعليم والتدريب يتكون نصف مقاعده من وزارة التعليم والتدريب التقني والفني والمهني والنصف الآخر من السلطات الثلاثة والقطاعات المهمة التي لها علاقة بقطاع التعليم والتدريب إضافة إلى القطاع الخاص وأن التوجهات العامة التي تصدر من هذا المجلس يمثلها أغلب قطاعات الدولة الرسمية وغير الرسمية مما يؤكد أن هذه التوجهات تحتوي على كافة متطلبات سوق العمل الليبي وتوفر الوظائف المطلوبة لتشغيل الايدي العاملة الوطنية والمخرجات التعليمية لقطاع التعليم والتدريب.

أولا: صعوبات قدرة الايدي العاملة الوطنية:

تتمتع الايدي العاملة الوطنية في ليبيا بدعم من الحكومة من خلال التوظيف في القطاع العام وتنفق عليها ما يقارب من نصف الميزانية العامة على الباب الأول (مرتبات) وتسهل الحكومة في شروط عقود التوظيف الخاصة بالأيدي العاملة الوطنية، وتشترط الحكومة على الشركات الأجنبية قبول توظيف الايدي العاملة المحلية، للوظائف التي لا تحتاج مهارات كبيرة وليست حساسة، وتفرض نسبة معينة في العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية وهو جزء من اعداد الوظائف للعنصر المحلي، كما تحاول الحكومة اصلاح قطاع التعليم والتدريب من خلال القانون رقم 21 / 2023 الذي اعتمده مجلس النواب في 30 ورقة، والذي أعاد تنظيم وبناء الهيكل الجديد لقطاع التعليم والتدريب لكي يتمكن من الاعتماد على نفسه ومواكبة التطور الحاصل في هذا المجال الواسع.

تعاني ليبيا من أحد أعلى معدلات البطالة في العالم إذا ما قيست على معدل الالتحاق بالتعليم العالي لديها، وهو ما يسلط الضوء على كل من ضعف الطلب على الأيدي العاملة وعدم تناسب المهارات.. وبالنظر إلى تضخم القطاع العام وقلة الخيارات المتاحة بالقطاع الخاص، فإن هذه الأنماط تعكس على الأرجح قلة الوظائف المتاحة لليبيين سواء كانوا من العمال المهرة أم غير المهرة، والانتظار لفترة طويلة للحصول على وظائف بالقطاع العام، وضعف كفاءة الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل، وضعف استعداد الليبيين لقبول وظائف بعينها، وقد أظهر تقييم مناخ الاستثمار لعام 2012، أن 30% من الشركات تشكو من صعوبات في توظيف المواطنين الليبيين، ولكي يتقدم الليبيون إلى الأمام، سيكون من المحتم تحسين درجة الاستعداد لقبول الوظائف والمهارات الملائمة لاحتياجات القطاع الخاص الناهض. (البنك الدولي، 2016: ص39).

ثانيا: تقييم مجلس الاستحقاق لمخرجات التعليم التقني والفني والمهني:

ان النتائج التي يقدمها مركز الاعتماد والجودة إلى مجلس الاستحقاق يعتبر هو تقييم حقيقي لقطاع التعليم والتدريب، حول سير العمليات التعليمية ومدى تحقيقها للأهداف التي وضعتها التوجهات العامة لمجلس الاستحقاق، وتبناها صناع السياسات العامة للتعليم والتدريب، وهل انخفضت معدلات البطالة ام لا وأيضا هل توفرت الوظائف لكافة العاملين والخريجين والباحثين عن العمل؟ ان الإجابة على هذا التساؤل من خلال المؤشرات والإحصاءات، يضعنا امام حقيقة عملية لا يمكن طمسها او التغاضي عنها، وهي هل يمكننا إذا اعتمدنا مبادئ وقواعد التعليم والتدريب التقني والفني والمهني ان ننجح في القضاء على البطالة وإصلاح عجلة التنمية ومواكبة التطور العالمي في ميدان التعليم والتدريب؟

المطلب الثالث: توجهات مجلس الاستحقاق حول جودة المخرجات واعتمادها:

إن مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني هي نتائج السياسات العامة للتعليم والتدريب، المستخلصة من ميثاق وتوجهات مجلس استحقاق التعليم والتدريب، لذلك يحتاج المجلس إلى إنشاء مركز الاعتماد والجودة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني لاعتماد المؤسسات وتقييم الخريجين الجدد، الذين حان وقت التحاقهم بسوق العمل ويتمتعون بشهادات ذات

خبرات متنوعة في كافة المجالات والتخصصات، لدعم توفير الايدي العاملة الوطنية والمطلوبة لاحتياجات سوق العمل الليبي.

الفرع الأول: مركز الاعتماد والجودة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني:
إن إنشاء مركز الاعتماد والجودة للتعليم والتدريب من قبل مجلس استحقاق التعليم والتدريب التقني والفني والمهني واعتماده في الميثاق التأسيسي الأول، الذي يختص بمراقبة تطبيق معايير الجودة والمتابعة اثناء سير العملية التعليمية وارسال التقارير والنتائج التي يعتمدها مركز الاعتماد والجودة، يعتبر بمثابة مسؤولية واصلاح وحرص يتحملها هذا المركز والدور المستقل والهادف الذي يساهم فيه، بتحديث قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني واعتماد كافة المؤسسات التعليمية والتدريبية وتطبيق المعايير والشروط وفق الضوابط العلمية والقانونية، التي تأسس من أجلها هذا المركز للوصول إلى أعلى مستويات الجودة والكفاءة التقنية والفنية والمهنية ويستند نظام مراقبة الجودة في قطاع التعليم والتدريب، إلى ميثاق استحقاق مبادئ وقيم التعليم والتدريب التقني والفني والمهني والتوجهات العامة لمجلس استحقاق التعليم والتدريب والآراء الاستشارية الصادرة عنه، ويسترشد بالمعايير القياسية الدولية في هذا المجال من أجل توافق المخرجات المحلية مع الشهادات الدولية لنفس المجال، ويعمل هذا المركز بالنيابة عن قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني بموجب صفته الاستقلالية التي تساعده في التحقق العلمي حول قدرة الخريجين الفعلية واستحقاقهم للشهادات العلمية الممنوحة لهم، واجراء التقويمات والمتابعة اللازمة واتمام المراجعات النهائية لاعتماد الخريجين على ان تتكرر هذه الإجراءات على مدار من 5 – 10 سنوات للتأكد من أداء الاعمال بتقنيّة فنية وكذلك استمرارية الحصول على مواكبة التحديثات العلمية في مجال التعليم التقني والفني والمهني.

الفرع الثاني: مهام مركز الاعتماد والجودة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني:
يسعى المركز إلى بناء نظام متكامل متطور يعتمد مؤسسات التعليم والتدريب ويطبق التقويم لضمان الجودة والكفاءة والنهوض بالعملية التعليمية التدريبية إلى أعلى درجات النجاح والتميز ورفع مستويات الخريجين وتنوع تخصصاتهم الدراسية والتدريبية، وتحقيق غايات التنمية المنشودة في أسواق العمل الداخلية والخارجية من خلال اعتماد التخطيط والتوظيف والتوجيه عند تنفيذ السياسات العامة للجودة والتحقق الدقيق واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، لضمان الحصول على مخرجات مميزة وقادرة على المنافسة وإجراء العمليات الدقيقة لمعادلات الشهادات التدريبية الداخلية والخارجية، ويتكون المركز من عدة إدارات اهمها إدارة اعتماد المؤسسات والمراكز التعليمية والتدريبية وإدارة ضمان الجودة وتقييم الخريجين وإدارة المعادلات والمستويات والمؤسسات المعتمدة وتصنيف المراكز والمعاهد المتوسطة والعليا والكليات التقنية.

الفرع الثالث: اهداف مركز الاعتماد والجودة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني:
1. تحقيق غايات واهداف السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني.
2. رفع مستوى التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وخلق روح المنافسة البنّاءة بين مؤسساته.
3. اعداد المهارات والكوادر الوطنية المدربة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الليبي وتقدم المؤسسات الدولية والانسجام معها بالتعاون مع مراكز الاعتماد وضمان الجودة العربية والعالمية.
4. تطوير وسائل وطرق المشورة والإرشاد والتوجيه للمؤسسات التعليمية والتدريبية وخاصة التي لم تحقق المستوى المطلوب منها وترسيخ تطبيق أسس المعايير وشروط التقييم والاعتماد وتعديلها.
5. توضيح بيانات الاعتماد وإتاحتها للمؤسسات والجهات والمراكز للاطلاع عليها.
6. ارسال النتائج والتقارير الفصلية والسنوية واوراق اعتماد المؤسسات إلى مجلس الاستحقاق ووزارة التعليم والتدريب التقني والفني والمهني للاطلاع عليها وتحمل المسؤولية وتدبير ما يلزم.

خاتمة:
تبين لنا مما خلص غياب الدور التكنولوجي في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا الذي أدى إلى اخفاق السياسات العامة للتعليم والتدريب واهمال الاستحقاقات ومبادئ التعليم والتدريب عند عملية صنع السياسات التعليمية، وترتب عنه تزايد الفجوة بين المخرجات واحتياجات سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة وأن هناك ضرورة إلى رسم سياسات عامة حكيمة تبعث الحياة من جديد لعنصر الشباب اليافع الطموح.

أولا: النتائج:
1. وجدت ليبيا نفسها تعاني من أوضاع ما بعد ثورة 2011 وهو شيء كان حتميا لا مفر منه ولم يكن قد تبقى من مؤسسات ما بعد الاستقلال الهشة أصلا إلا أسماؤها، وكانت أموال الدولة تنفق بلا ضابط ولا رابط على جهاز حكومي مترهل لا يؤدي وظائفه وكان نظام ماليتها العامة عاجزا تقريبا عن أداء وظائفه، إذ مازال يتعين بناء المؤسسات ونظم المعلومات والإدارة العصرية وهي أشياء لم تعرفها ليبيا طيلة 40 سنة انعكس على أداء السياسات العامة للتعليم والتدريب في ليبيا.
2. عدم انتهاج سياسات توسعية هادفة ومدروسة من خلال رؤية استراتيجية حكومية مستقرة ومستمرة لبناء مؤسسات ومراكز التعليم والتدريب، مما تسبب في ارتفاع مخرجات التعليم والتدريب كماً وغياب الجودة والنوعية والكفاءة في المهارات والقدرات، وكذلك ازدياد انتشار المراكز والمعاهد والإدارات التعليمية في جميع المناطق مع قلة الطلاب والمتدربين فيها.

3. ضعف تعاون مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني مع القطاع الخاص بسبب السياسات والقرارات السابقة منذ السبعينات والثمانينات التي لا تلبي احتياجات سوق العمل ولا تواكب التقدم المستمر في هذا الميدان من تطوير المناهج حسب متطلبات الإنتاج التقنية الحديثة وتوفير البيانات والمعلومات والاحصائيات والبحوث لسوق العمل.
4. كثرة جهات الاشراف على قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وهيمنتها على توجيه برامج العملية التعليمية وإدارة مراحلها المختلفة، مما أدى إلى تبعية المراكز التعليمية التدريبية لأكثر من جهة وتشتت الأهداف بين الجهة المسؤولة والجهة المشرفة باعتبار ان لكل جهة أهدافها الخاصة بها مما يؤثر على مخرجات التعليم والتدريب وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل.
5. تراجع مستويات مناهج التعليم والتدريب التقني والفني والمهني عن مواكبة التطور التكنولوجي المتلاحق لمتطلبات سوق العمل الليبي، والاعتماد على المنهج النظري واهمال الجانب العملي والتدريبي ترتب عليه تدني كفاءة مهارات التدريب والأداء للمتدرب والمدرب وانخفاض جودة المتخرجين وتقلص اعداد الطلاب وعدم متابعة الخريجين بعد التخرج للاستفادة من التغذية الراجعة من مواقع العمل.
6. اختفاء الخدمات التوجيهية والارشادية والاستشارية في عملية تطبيق الخطة التعليمية لتحسين أداء المؤسسات والمراكز التعليمية، زاد من حجم الفجوة بين العناصر التعليمية وأضعف عملها في تنفيذ الخطة التعليمية واوصلها إلى تصنيف دولي اخرجها من المؤشر العالمي للتنافسية الشاملة 2022 لعدم توفر ابسط معايير الجودة وكذلك محدودية مراقبة الجودة والمعايير.
7. ضعف دور المرأة المهم والاساسي في كافة المجالات المختلفة إلا في قطاع الصحة والتعليم رغم توفر المجالات الملائمة لها، لان التقاليد الاجتماعية تمنعها من التقدم والالتحاق في هذه المجالات أو العمل داخلها راغبة الاعمال الإدارية والخدمية والتعليمية بما في ذلك المتحصلات على شهادات تقنية وفنية.

ثانيا: التوصيات:

1. تأسيس رؤية تكنولوجية جديدة عبر المعرفة العلمية تهدف إلى تحقيق التوجهات المستقبلية للتطور العلمي الحديث من خلال تبني استحقاقات تشمل: (إتاحة التعلم والازدهار لكل فرد - تنمية المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الليبي - نشر تعليم المهارات اللازمة للشمول والتكيف والصمود للمجتمع ككل) وان يقوم قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني بأنشاء فروع لمجلس استحقاق التعليم والتدريب في كل المكاتب الفرعية والمراكز والمؤسسات للقيام بخطوات إجرائية لتأسيس البنية التحتية لقواعد البيانات الوطنية ومعالجة المشكلات لكل مركز ومعهد في إطار السياسات العامة للتعليم والتدريب، وتجهيز شبكة اتصالات حديثة وانترنت وتوفير معلومات البحث والاتصال بالعالم الخارجي لمواكبة عمليات التطور التكنولوجي الجديد والحديث، والتعاون المنسق مع منظومة الباحثين عن العمل لمعالجة الفجوة الكبيرة بين المخرجات واحتياجات سوق العمل، والعمل على تنويع مداخيل الاقتصاد الليبي العام والخاص لخلق فرصة عملية لاستيعاب الخريجين للمساهمة في عملية البناء والتنمية.
2. اعتماد مجلس استحقاق التعليم والتدريب التقني والفني والمهني من السلطة التشريعية وصفته **تشريعي رقابي استشاري** يتبنى ويرعى استحقاقات التعليم والتدريب ويصدر التوجهات العامة ويراقب تنفيذها ويقدم الآراء الاستشارية حول المؤشرات والنتائج والقضايا الخاصة بالتعليم والتدريب ويقدم الدعم العلمي للحكومة حول عملية اصلاح السياسات العامة للتعليم والتدريب.
3. إنشاء مركز الاعتماد والجودة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني من قبل مجلس استحقاق التعليم والتدريب واعتماده في الميثاق التأسيسي الأول لمجلس الاستحقاق، ويختص باعتماد مؤسسات التعليم والتدريب ومراقبة جودة المخرجات وفقا للمعايير المتبعة بموجب القانون العام عن طريق اجراء التقييمات مع تكرار الإجراءات على مدار 5 - 10 سنوات.
4. اعتماد منظومات علمية خدمية تقدم الدعم اللوجستي من خلال (المعلومات – الدراسات العلمية – المؤشرات – البيانات – الإحصاءات...) لصناع القرار في السياسات العامة للتعليم والتدريب.
5. عند اعداد السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني تزداد الحاجة إلى **(مرصد المعلومات)** الذي يوفر الإحصاءات والبيانات المهمة والضرورية عن متغيرات عديدة مثل: معدلات نمو السكان واتجاهات البناء والحضارة ودراسات التطور الاقتصادي وتوقعات النزوح الداخلي والخارجي واشكال وصور تصرفات الحكومة حول النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وقدرات المؤسسات والافراد والنظر للبنية والهيكل الاجتماعي والتدرجات المهمة للتخصصات التعليمية والاهتمام بكافة الجوانب المتعلقة بالتعليم والتدريب.
6. تنفيذ القرارات التي تحقق الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني من جهة وبين احتياجات سوق العمل من جهة أخرى، وذلك بالربط بينهما عند اعداد السياسات العامة للتعليم والتدريب من خلال استشارات مجلس استحقاق التعليم والتدريب ومتطلبات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
7. رفع مستوى مراكز ومعاهد وكليات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني بمد جسور الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الأداء ونوعية المخرجات ومواجهة تحولات العولمة ومتغيراتها، باعتبار ان مؤسسات التعليم والتدريب تتحمل المسؤولية الكبرى في التكيف مع التطورات التكنولوجية العالمية الجديدة والمحافظة على اهداف السياسات العامة للتعليم والتدريب لأنها من الخطوط الدفاعية الهامة التي ترعى مصالح المجتمع.

8- - تشييد إدارة الخدمات والتوجيه والإرشاد لتبني تنظيم تكنولوجي إداري واعي يحقق اهداف السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني والمهني ويتطلب تغيير النشاطات الإدارية الانية إلى نشاطات تقدم التخطيط والتوجيه والتنفيذ والرقابة الصحيحة، ونقل مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني إلى الوضع الجديد الذي تفرضه تحديات الواقع وتحولات استشراف المستقبل.

المصادر والمراجع:

[1] التير، مصطفى عمر (2004) التعليم العالي والتنمية في ليبيا والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع . بيانات من التجربة الليبية. المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر طرابلس، الطبعة الأولى 2004.

[2] الطيب، حسن ابشر (2000) الدولة العصرية دولة مؤسسات . مصر، القاهرة . الدار الثقافية للنشر والتوزيع.

[3] الفهداوي، فهمي خليفة (2001) السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل . الأردن، عمان . دار المسيرة للنشر والتوزيع.

[4] إسماعيل الذويبي (2023) ملامح السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا بعد 2011 (إشكاليات وآفاق) جامعة نالوت، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة لسان القلم العلمية المحكمة ونصف سنوية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية تحت شعار آفاق وتكامل 25-26/ديسمبر/2023 الجزء الثاني.

[5] نورالدين خان (2007) تحليل السياسات التعليمية – نموذج الجزائر . أطروحة دكتوراه . جامعة الجزائر يوسف بن خذة كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر.

[6] أبوبكر قاباج وحسين الزرقاني (2018) مفهوم وواقع التعليم التقني الوطني بليبيا. ورقة بحثية للمؤتمر الدولي الليبي للهندسة الكهربائية والتقنيات. (Liceet2018) من 4-6 مارس 2018.

[7] عبدالسلام القلالي (2012) المنظومة التعليمية في ليبيا، عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير . ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم 15-2012/9/17 طرابلس ليبيا، اعداد عبدالسلام القلالي أستاذ بقسم الرياضيات – جامعة طرابلس، مندوب ليبيا لدى اليونسكو.

[8] أبوبكر قاباج وحسين الزرقاني (2018) مفهوم وواقع التعليم التقني الوطني بليبيا. ورقة بحثية للمؤتمر الدولي الليبي للهندسة الكهربائية والتقنيات. (Liceet2018) من 4-6 مارس 2018.

[9] نجية ناجي الوسيع ومروة حسين عوين (2012) التعليم والتدريب التقني والمهني في ليبيا ومدى ملائمته لسوق العمل . الزاوية . ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث (تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص) المنعقد في الفترة 28 ابريل إلى 1 مايو عمان الاردن، كلية التربية جامعة الزاوية.

[10] البنك الدولي (2016). ديناميكيات سوق العمل الليبي . بطالة الإجمالي، من إجمالي القوى العاملة في ليبيا. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=LY

[11] المجمع القانوني الليبي . تشريعات . قوانين . قرارات . لوائح. هدفه أرشفة وحفظ التشريعات الليبية لمدة تزيد عن 72 عاما من أجل فائدة الأجيال الحالية والقادمة الرابط الكتروني https://lawsociety.ly/

[12] مشروع استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني 2022-2029 الرابط الكتروني: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380775_ara

[13] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (2022) معهد المهاتما غاندي للتعليم من اجل السلام والتنمية المستدامة https://www.gcedclearinghouse.org/sites/default/files/resources/230002ara.pdf